آليات تعزيز التبادل التجاري الاقليمي في اطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا

(مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا)

Mechanisms for enhancing regional trade exchange within the framework of the African Continental Free Trade Area (Growth triangles and rules of origin as a model)

ط د. قنيفي مريم[1] / مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، *guenifi.meriem@univ-setif.dz*

د. لطرش ذهبية / مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، *lat-dah@hotmail.fr*

تاريخ الإرسال: 2021/06/10 تاريخ القبول: 2021/10/28 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

يتناول البحث نشأة منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا باعتبارها مشروع لإنشاء مساحة مشتركة للتبادل الاقتصادي الحر في اطار تحرير تام للقيود الجمركية، وهو يهدف الى ابراز المكاسب المحتملة من قيام المنطقة واظهار المساعي الرامية الى ازالة مختلف العوائق وتحفيز بناء القدرات الانتاجية ومضاعفة مخرجات الصناعة التحويلية من خلال الاستخدامات التكنولوجية اللازمة لرفع الامكانات التنافسية للقارة لتعزيز التجارة البينية الافريقية، وقد خلص البحث الى أهمية اعتماد الاليات اللازمة لتعظيم المنافع الاقتصادية من التكتلات الاقليمية من خلال تنسيق الجهود وانشاء مثلثات نمو اقليمية وصياغة قواعد المنشأ بشكل بسيط وشفاف لضمان التشغيل الفعال لمنطقة التجارة الحرة الافريقية لتحقيق الاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية.

الكلمات المفتاحية : تبادل تجاري اقليمي؛ منطقة تجارة حرة قارية إفريقية؛ مثلثات نمو؛ قواعد منشأ؛

تصنيف JEL : A1 ؛ F10 ؛ F15.

Abstract:

The research examines the emergence of the continental free trade area for Africa as a project to create a common space for free economic exchange within the framework of the complete liberalization of customs restrictions, the study aims to highlight the potential gains from the region and to demonstrate attempts to remove various constraints, stimulate the building of productive capacities and multiply manufacturing output through the technological uses needed to lift the continent's competitive potential intra-African trade. The study concluded that it was important to adopt mechanisms to maximize the economic benefits of regional clusters by coordinating efforts, building regional industrial poles and formulating rules of origin in a simple and transparent manner to ensure the effective operation of the African Free Trade Area to achieve integration into regional value chains.

Keywords: *regional trade exchange; African Continental Free Trade Area; Growth triangles; rules of origin;*

Jel Classification Codes : *A1 ; F10 ; F15.*

[1] المؤلف المرسل: قنيفي مريم، الإيميل: guenifi3meriem@gmail.com

I- تمهيد :

شكل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عام 2018 أحد التطورات الرئيسية في التجارة البينية بين البلدان الأفريقية فهي تضم 55 دولة تشمل أكثر من 1.2 مليار شخص بإجمالي ناتج محلي تجاوز 2.5 تريليون دولار أمريكي باعتبارها واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم وسوق قاري واحد للسلع والخدمات مع حرية حركة رؤوس الأموال والأفراد، كما تمثل خطوة مهمة نحو تعميق التكامل الاقتصادي والاعتماد على اقتصاديات الحجم لتسريع التحول الهيكلي للاقتصاديات الأفريقية والتوجه إلى التصنيع وتكثيف التصدير لرفع الحصة النسبية لإفريقيا من التجارة الدولية في مقابل خفض الواردات والاعتماد على الإنتاج المحلي في تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد مثل دخول المنطقة حيز التشغيل انجازا لتعزيز التجارة البينية الإفريقية من خلال إزالة الرسوم التعريفية وغير التعريفية لرفع نسبة الصادرات البينية الإفريقية من 15%إلى 30% في سنة2035 عن طريق الانفتاح على مختلف الأنماط الاستثمارية التجارية بناءا على قواعد موحدة للتجار والمستثمرين يجعلها في الطليعة لتحقيق مختلف أهداف التنمية والمكاسب المتوقعة في أجندة 2063، كما تمثل السوق الموحدة لإفريقيا فرصة لإعادة تشكيل سلاسل التوريد للحد من الاعتماد على الاقتصاد الريعي والتعجيل بإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية لمختلف القطاعات الصناعية والزراعية التي من شأنها تعزيز التجارة البينية الإفريقية في ظل اعتماد سياسة التنويع المرتكزة على القيمة المضافة وتطوير المحتوى المحلي، لذلك سيتطلب تحقيق النمو المحتمل للتجارة البينية الإفريقية للوصول إلى المكاسب المنتظرة من المنطقة التجارية الحرة الإفريقية مجموعة من السياسات والتدابير القوية لتسيير التجارة لمواجهة مختلف التحديات التي تحول دون تعزيز الصلة بين التجارة والتصنيع في القارة وامتصاص مختلف الصدمات التي تنتج عن التحرير الكامل للتجارة في المنطقة وتدارك مختلف المعوقات المتعلقة بتطوير القدرات الإنتاجية والصعوبات المرتبطة بتصميم قواعد المنشأ من أجل ضمان الاندماج في خطوط الإنتاج الاقليمية والدولية.

1.I- إشكالية البحث :

ان قيام منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ضمن المعطيات الحالية للاقتصادات الافريقية في ظل مختلف المعوقات يحتم ضرورة معالجة هذه الاختلالات، ولهذا يمكن صياغة السؤال الرئيسي كمايلي:

ما هي اليات تعزيز التبادل التجاري الاقليمي في اطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؟

وتتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-ماهي المكاسب الممكن تحقيقها من قيام منطقة تجارية حرة في افريقيا؟

-كيف هي البنية الهيكلية للتجارة البينية الافريقية؟

-ماهي المعوقات التي تضعف من التجارة البينية الافريقية؟

-ماهي أبرز الاليات التي يجب اعتمادها لتعزيز التجارة البينية ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية؟

2.I - فرضيات البحث :

تتم الدراسة وفقا للفرضيات التالية:

-يساهم انشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا في تفعيل التبادلات التجارية البينية لمختلف الانشطة الاقتصادية على المستوى الاقليمي في تحقيق مكاسب عديدة والتغلب على مختلف المعوقات لخلق سلاسل قيمة اقليمية للاندماج في العملية التصنيعية وتحقيق التنويع الاقتصادي بما يخدم التنمية الشاملة في المنطقة؛

- تؤثر القيود التعريفية وغير التعريفية سلبا على فرص تعزيز التجارة البينية الافريقية؛

-يساهم التصميم السليم والبسيط لقواعد المنشأ في اطار المفاوضات المرتبطة بتجارة السلع وترسيخ المعالم الكبرى لاطار التكامل الاقليمي وفق النماذج الناجحة والتجارب المعتمدة في تعزيز التجارة البينية الافريقية.

I.3. - أهداف البحث :

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

-عرض المكاسب التي تتحقق من العمل التجاري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛

-الوقوف على الإمكانيات المتاحة للتجارة البينية الإفريقية ؛

-ابراز أهم الآليات التي تساهم في زيادة نمو التجارة البينية الإفريقية ضمن سوق التجارة الحر القاري الإفريقي.

I.4. - أهمية البحث :

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة في ظل انطلاق التداول ضمن نطاق المنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية وما سيحققه ذلك من مكاسب متعلقة بزيادة ونمو التجارة البينية الإفريقية التي تمثل دورا هاما في إنجاح المنطقة من خلال رفع مختلف الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتوحيد الجهود لتحقيق تكامل إقليمي تجاري.

I.5. – منهج البحث:

لغرض توضيح وابراز مختلف الجوانب التي تشمل موضوع الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي في استعراض مراحل انشاء المنطقة التجارية الحرة لإفريقيا ومختلف المكاسب المحققة منها، وتحليل مختلف البيانات المتعلقة بالبنية الهيكلية للتجارة البينية الافريقية مع استعراض اليتي مثلثات النمو وقواعد المنشأ كأدوات سياسة لتعزيز التجارة البينية الافريقية.

I.6. - الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي عالجت موضوع انشاء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا بين التحديات ومتطلبات تعزيز العمل ضمنها ومختلف أدوات السياسة الواجب الحرص على ضبطها لضمان نجاح قيامها يوجد:

اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: وهي وثيقة تنفيذ قرار ناتجة عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المعتمد خلال الدورة العادية الثامنة عشر المنعقدة يومي **29**و**30** جانفي**2012** في اديس أبابا (اثيوبيا) تم امضاؤها في **21** مارس **2018** من طرف المفوضين في الاتحاد الافريقي، تتعلق بالأطر التنظيمية للمنطقة من أهداف ومبادئ ونطاق وبروتوكولات وخريطة الطريق والبنية المتعلقة بتسريع انشاء منطقة التجارة الحرة لإفريقيا وخطة عمل لتحفيز التجارة البينية الافريقية.

تقرير الأونكتاد " **Economic development in Africa, Made in Africa rules of origin for enhanced intra African Trade2019**

يستعرض تقرير التنمية الاقتصادية في افريقيا مفاهيم خاصة بقواعد المنشأ باعتبارها أداة سياسة مهمة تساعد في توسيع نطاق التجارة البينية الافريقية من خلال تجاوز مختلف العقبات المتعلقة بالتعريفة الجمركية من أجل تحقيق الحماية للسلع الاقليمية، كما أكد التقرير على ضرورة التصميم البسيط والشفاف وغير المعقد لقواعد المنشأ لتحقيق مكاسب التحرير التجاري لدول القارة.

مقال بعنوان "مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: المزايا والتحديات" في 2020 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد**13** (العدد**03**)، يستعرض المقال أهم المزايا والفرص التي يمكن أن يوفرها انشاء المنطقة الحرة للتبادل للدول الافريقية من خلال مضمون الاتفاق المؤسس للمنطقة باعتبارها

منطقة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الافريقي مبينا توقعات الخبراء الاقتصاديين حول الزيادات في نسب التجارة البينية في ظل قيام المنطقة التجارية الحرة القارية، كما أبرز المقال أهم التحديات والعقبات التي يمكن أن تقف أمام بناء هذا الفضاء التجاري القاري.

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي" **Connecting Countries and Cities for Regional Value Chain Integration, Operationalizing the AFCFTA**" في 2021 يظهر التقرير مختلف الجوانب المتأثرة بجائحة كورونا التي مست العالم بأسره وقلبت مختلف الموازين وخاصة الاقتصادية، فرغم المساهمة الضعيفة للاقتصاديات الافريقية في التجارة الدولية الا أنها عانت من عواقب الاقفال التي شهدها العالم في الأزمة وعليه تستعرض الدراسة أهمية قيام منطقة التجارة الحرة في افريقيا كسبيل لتعزيز التجارة البينية من خلال تبني الفكر الاقليمي لدعم الذات وخلق سلاسل قيمة اقليمية تجعلها قادرة على مواجهة التقلبات العالمية وخلق مجالات جديدة للنمو.

II- مدخل تعريفي لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا

على خلفية التقدم المتفاوت للترتيبات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية يمثل التكامل الإقليمي والتوحد ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة لمعالجة مختلف مناطق الضعف التجارية والصناعية في المنطقة.

II- 1- مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تبنت غالبية الدول الافريقية بعد حصولها على استقلالها فكرة التكامل الاقليمي كاستراتيجية لمواجهة تحديات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي حيث كانت النظرية السائدة في تلك الفترة أن عملية التكامل الاقليمي تمنح الاطار الذي يسمح بتجاوز العقبات التي تحول دون ترقية التجارة البينية وأن تجاوز هذه العقبات يساهم في انشاء أسواق مشتركة تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم ودعم الجهاز الانتاجي وزيادة درجة التنافسية لإفريقيا، وفي هذا الاطار الذي عرف بالاتجاه المتزايد للإقليمية عرفت سنوات الستينات والثمانينات انشاء عدة تكتلات اقليمية لدعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية (nation unies, 2009) ، وكانت نقطة البداية في دعم عملية التكامل الاقليمي هي:

II- 1-1-اعتماد مخطط لاغوس في أفريل1980 لمواجهة تدهور الوضعية الاقتصادية في إفريقيا الذي كان من بين أهدافه تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والجهوي من خلال إعادة هيكلة القارة وتحويلها الى وحدات اقتصادية إقليمية وجهوية متجانسة تساهم في الاندماج في الاقتصاد العالمي، في 03 جوان 1991 في أبوجا بنيجريا فتح فصل جديد في مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا حيث تم التوقيع على المعاهدة الاقتصادية الإفريقية وذلك من أجل وضع القارة على خط التكامل الإفريقي من خلال برنامج يمتد الى سنة 2028 يتم فيها تأسيس الوحدة الاقتصادية الإفريقية بعملة موحدة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج حرية حركة السلع والخدمات.

II- 1-2-بحلولسنة2001 تم تعزيز مبادرة التكامل الإفريقي بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي وطرح المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا*NEPAD* حيث ركزت المبادرة على توفير السلع الإقليمية الرئيسية كالنقل ،الطاقة ،الماء ،تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،محاربة الأمراض... (موالدي، 2013، صفحة 344) .

II- **3-1**-في عام 2015 خطت القارة الأفريقية خطوة حاسمة في مسيرة التكامل عبر الشروع في المفاوضات الرامية إلى إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي شهر جوان 2015 بجنوب افريقيا وجاء ذلك إثر القرار الذي اتخذته قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثامنة عشرة المنعقدة في جانفي 2012، مع تحديد سنة 2017 سنة إرشادية لإتمام صياغة الاتفاق (منتدى التنمية في شمال افريقيا، 2015 ، صفحة 01) وتحقيق دمج القارة الإفريقية بحلول عام 2035.

II- **4-1**-في 21 مارس 2018 وقعت في كيغالي 44 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبهذا التوقيع تكون البلدان الإفريقية قد رسخت معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية وجسدت صورة للحلم الإفريقي في إطار تحقيق التنمية في أجندة 2063، فابتداء من أفريل 2019 صادق 22بلد على الاتفاق وأودع 15 من بينهم صك التصديق وعليه دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في ماي 2019 (الاتحاد الافريقي، 2019، الصفحات 2-3) .

II- **5-1**-في اليوم الأول من شهر جانفي سنة 2021 أطلقت الدول الإفريقية بشكل رمزي بداية المبادلات التجارية ضمن المنطقة الحرة القارية الإفريقية بعد تأجيل دام عدة شهور بسبب أزمة تفشي فيروس كورونا.

II-2- الإطار الاستراتيجي لأجندة 2063:

تمثل أجندة 2063 وثيقة إستراتيجية ترمي إلى تحقيق تحول اقتصادي واجتماعي للقارة الإفريقية على مدار 50 عاما القادمة من خلال مجموعة من التطلعات والأهداف نختصرها كمايلي:

الجدول (01): أهم البنود العريضة لأجندة 2063.

الطموح	الأهداف
الطموح01: إفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة	*توفير مستوى معيشي لائق *مواطنون متعلمون وثروات ومهارات تدعمها العلوم والتكنولوجيا والابتكار*مواطنون يتمتعون بصحة جيدة وتغذية جيدة.
الطموح02: قارة متكاملة وموحدة سياسيا وقائمة على المثل العليا	*إفريقيا المتوحدة(فدراليا وكونفيدراليا)*البنية التحتية ذات المستوى العالمي*إنهاء الاستعمار.
الطموح03: إفريقيا الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الانسان	*ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. *مؤسسات قادرة وحكومات متحكمة وموجهة على كل المستويات.
الطموح04: إفريقيا سلمية وآمنة	*يتم الحفاظ على السلام والأمان والاستقرار*إفريقيا مستقرة ومسالمة*وضع استراتيجيات لتمويل احتياجاتها الأمنية.
الطموح05: إفريقيا بهوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاق مشتركة	*النهضة الثقافية في إفريقيا هي السائدة.
الطموح06: إفريقيا التنمية بالاعتماد على شعوبها(نساء، شباب ورعاية الأطفال)	*المساواة الكاملة بين الجنسين وفي جميع المجالات*خلق فرص للشباب*ضمان سلامة وأمن أطفال إفريقيا.
الطموح07: إفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي مؤثر	*إفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي*إفريقيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن تمويل تنميتها.

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الموقع website :https://au.int/en/agenda2063/aspirations from union African, 23-09-2020 a 21:32

من خلال الجدول نلاحظ أن الطموحات المسطرة في أجندة 2063 تهدف الى بناء قارة افريقية تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة في اطار تكامل سياسي يسوده الحكم الرشيد والديموقراطية واحترام حقوق الانسان والعدالة.

II-3- مكاسب إفريقيا من منطقة التجارة الحرة الإفريقية

توضح الأرقام أدناه في الشكل المكاسب المحتملة للقارة في ظل سيناريو يتم فيه تحرير الرسوم الجمركية بنسبة 100% على تجارة السلع، حيث أن هذه المكاسب ستنشأ من زيادة العملية الإنتاجية لقطاعي التصنيع والزراعة للوصول إلى منتجات أرخص ؛

الشكل (01): يمثل الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لإفريقيا مع وبدون اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا (مليار دولار أمريكي).

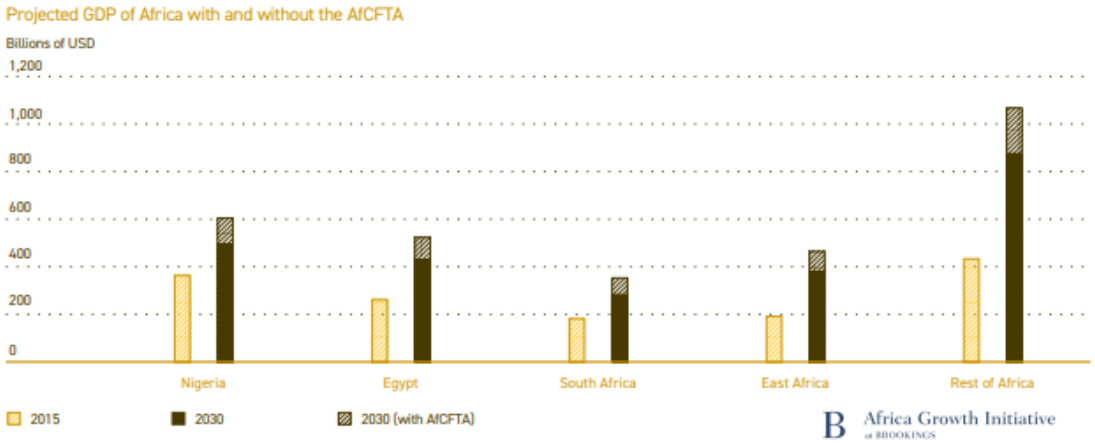

***Source: Foresight Africa Top priorities for the continent** 2020-2030, p76.*

نلاحظ من الشكل تباينات في قيم الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا ضمن وخارج المنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية فعلى سبيل المثال يقدر الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا ب250مليار دولا أمريكي في 2015 ويتوقع أن يصل إلى 410 مليار دولار بحلول 2030، إلا أنه بانضمام وعمل نيجيريا ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فيرجح تجاوز الناتج المحلي الإجمالي ضعف قيمته أي حوالي 500مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2030، وهو ما ينطبق على باقي دول إفريقيا في حالة تشغيل اقتصاداتها ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيث يتوقع بلوغ ناتجها الإجمالي ما يفوق 1000 مليار دولار أمريكي.

-إنشاء سوق قارية ب1.3 مليار نسمة يرتفع إلى1.7 مليار نسمة في سنة 2030 حيث يكون 600 مليون شخص في الطبقة المتوسطة، ورفع الناتج المحلي الإجمالي من 2.1تريليون دولار إلى 3.4 تريليون دولار و رفع معدل نمو التجارة ب 6% في سنة 2022 مع توقع إنفاق استثماري في حدود 4 تريليون دولار (International trade center, 2018 , p. 11). وتوليد مكاسب رفاه تبلغ قيمتها 16.1 مليار دولار وزيادة حجم التجارة البينية لتقارب 33 % من إجمالي تجارتها الخارجية للاستفادة من ديناميكية السوق الإفريقية التي تتميز بوجود عدة اقتصاديات صاعدة، حيث تشير الدراسات إلى أن القارة الإفريقية قد تقترب من مضاعفة مخرجاتها الصناعية التحويلية التي سترتفع من

500 مليار دولار سنة 2016 إلى 930 مليار دولار في عام 2025، وقد يتوقع أن يأتي 75 % من هذا التحول من تلبية الطلب الداخلي الذي يتمركز معظمه في الأغذية والمشروبات ومختلف السلع المصنعة(مجلس التجارة والتنمية ، 2019، صفحة 5).

كما تقدم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصا لدول إفريقيا لتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية ملموسة، وتتمثل في (Unctad , 2019, pp. 36-39):

-النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي؛ يمكن أن يكون التكامل الإقليمي بمثابة منصة إطلاق لبناء القدرات الصناعية في إفريقيا وتكثيف التجارة الأفريقية في السلع المصنعة حيث أن ظهور التكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية والتطبيق المحتمل في المستقبل للتقنيات المضافة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد يمكن أن يحول المشهد التصنيعي في أفريقيا.

-إتاحة الفرص في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية المرتبطة بتطوير سلاسل القيمة الزراعية الوطنية والإقليمية؛ فمن خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وملحقاتها المتعلقة بجذب الاستثمار وتيسير التجارة والخدمات والحواجز التقنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وقواعد المنشأ يتم خلق أسواق أكبر لصغار المزارعين من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية وتحسين الترابط التجاري.

-ضمان بقاء سلاسل الإمدادات الغذائية والزراعية والقنوات التجارية مفتوحة على الأجلين المتوسط إلى الطويل لتغطية زيادات الطلب على الأغذية المدفوع بسرعة النمو السكاني وزيادة المداخيل والتوسع الحضري في البلدان الإفريقية حيث أن دخول المنطقة حيز التنفيذ يحفز التجارة البينية الإقليمية للمنتجات الزراعية والغذائية بنسب متزايدة بين 20% و30% بحلول 2040 (الاتحاد الافريقي، 2020، صفحة 2).

- زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية في إفريقيا وتعزيز التجارة والاستثمار باستغلال الإمكانيات المتاحة في إطار اقتصاديات الحجم والوصول إلى أسواق القارة بتمكين المنتجين والمؤسسات من الوصول إلى المواد الأولية والمدخلات الوسيطة منخفضة الأسعار (International trade center, 2018 , p. 10).

III- دراسة تحليلية لواقع التجارة البينية الإفريقية:

يتوقع تسارع النمو الاقتصادي في إفريقيا تبعا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقدر بنسبة 3.4 %لعام 2019 إلى 3.9 %في عام 2020 وإلى 4.1 %في عام 2021 في بيئة خارجية متزايدة المخاطر (African development bank group, 2020, p. 16)، ذلك أن الاضطرابات التي مست النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة تداعيات فيروس كورونا والأضرار في مستويات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية في العديد من مراكز الإنتاج أدى إلى تراجع التجارة العالمية إلا أن منظمة التجارة الدولية توقعت حدوث تعافي بنسب تتراوح بين 21% و24% في 2021 مرهون بتبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية (صندوق النقد العربي، أوت 2020، صفحة 7)، كما أشارت التوقعات إلى حدوث انخفاض في النمو الاقتصادي في المنطقة إلى ما بين -1.1% إلى -5.1% تكبدت فيها المنطقة خسائر في الإنتاج تتراوح بين 37 مليار دولار أمريكي إلى 79 مليار دولار أمريكي لعام2020 أثرت بشكل حاد على الشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة وانخفضت على أثرها أسعار السلع الأساسية والسياحة كما أسهمت أزمة كورونا في زيادة انعدام الأمن الغذائي مع ضعف العملات وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في المنطقة (World bank group, 2020, p. 07)، وباستمرار حالة عدم اليقين أصبح العمل الإفريقي ضمن منطقة التجارة الحرة القارية ضرورة لتفادي تأثيرات الأزمات الدولية فتحرير الأسواق بين البلدان الإفريقية ينتج عنه

إبرام ما يقارب 2862 علاقة تجارية محتملة عبر إفريقيا تعبر29% منها عن علاقات تجارية حرة ونشطة تخضع 71% منها لبروتوكولات التجارة العامة ولمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما ان تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية من قبل جميع دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتحقيق إعفاء جمركي لتداول السلع بمستوى90% في المنطقة يخلق فرصا لتطوير التجارة البينية الإفريقية وتحقيق التحول الاقتصادي (Afreximbank, 2019, p. 104)، فقد قدرت التجارة البينية الإفريقية بـ 15.2%في الفترة الممتدة بين 2015-2017 وهو معدل منخفض مقارنة بالتجارة البينية في أمريكا أوروبا واسيا والتي قدرت فيها بحوالي 47.4% 61.1% 67.1% على التوالي (Unctad , 2019, p. 20)، إلا أنها سجلت نموا بارزا في 2018 قدر بنسبة 17% لتصل إلى 159.1 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 16.1% من إجمالي التجارة الإفريقية يرجع هذا النمو إلى زيادة أسعار السلع المصدرة داخل المنطقة ومرونة الطلب على السلع الصناعية من طرف الاقتصاديات الصناعية في المنطقة كجنوب إفريقيا ومصر (Afreximbank, 2019, p. 101)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (02): التجارة البينية بين الترتيبات الاقتصادية الإقليمية 2010-2012 و2014-2016.

(بمليارات الدولارات ونسبة مئوية من إجمالي التجارة الأفريقية)

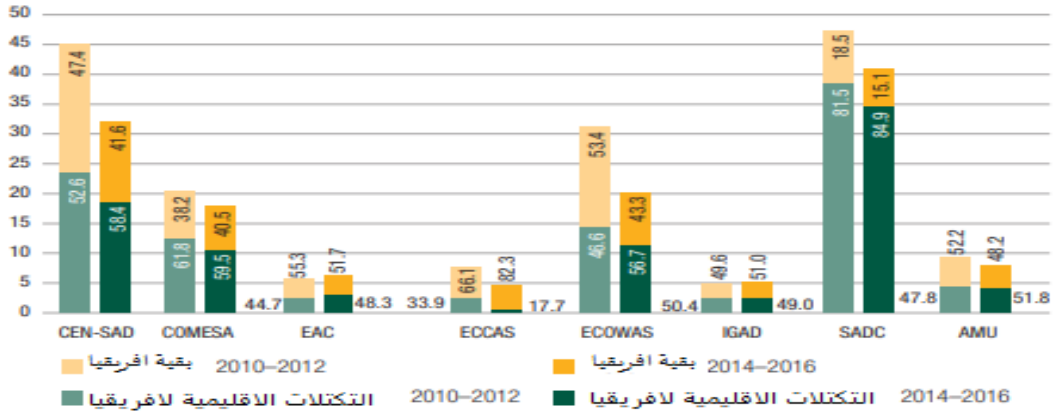

***Source**: UNCTAD report 2019, **Made in Africa, rules of origin for enhanced intra-African trade**, p22*

نلاحظ تفاوت في تجارة الترتيبات الاقتصادية الإقليمية من إجمالي التجارة في أفريقيا خلال الفترة 2014-2016 حيث أن تجمع التنمية للجنوب الإفريقي سجل أعلى مستوى بـ84.9%، تليها السوق المشتركة لدول شرق وجنوب شرق إفريقيا بـ 59.5 %ثم تجمع دول الساحل والصحراء بـ58.4%،جماعة غرب إفريقيا الاقتصادية بـ 56.7%، اتحاد المغرب العربي بـ 51.8%،الهيئة الحكومية للتنمية بـ 49.0%، تجمع شرق إفريقيا بـ 48.3%، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا بـ17.7%، ويرجع الاختلاف في مستويات التجارة البينية الإفريقية في المجتمعات الاقتصادية الإقليمية إلى تباين درجات التكامل الإقليمي بينها والاختلافات في مراحل التنمية الصناعية والاقتصادية ونمو هياكل الإنتاج وإلى مستوى العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء ومدى الالتزام في تنفيذ مختلف اتفاقيات التحرير التي تقوم عليها المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

تجدر الإشارة إلى أن إفريقيا تمثل أكبر ثاني سوق إقليمي لجنوب إفريقيا ووجهة لصادراتها بعد أسيا، حيث سجل نمو في صادرات جنوب إفريقيا في 2017 بنسبة 2% نحو أسيا و5% نحو إفريقيا يرافق هذا النمو تنوع تجاري متزايد يعكس جزئيا الطبيعة الاقتصادية لجنوب إفريقيا المتسمة بالطابع التصنيعي (Afreximbank, 2019, p. 100)،كما تظهر تقديرات مؤشرات التنافسية تغير مرتبتها صعودا بـ7 مراكز لتصنف في المرتبة60، (World Economic Forum, 2019, p. 19)، كما أنها مصنفة كأحد المتابعين في استخدام تقنيات الإنتاج الرقمي المتقدمة

Advanced digital production technologies بامتلاكها قاعدة صناعية قوية للآلات والمعدات والصناعات الالكترونية (UNIDO, 2020, p. 69)، فبينما تتوسع التجارة بين جنوب إفريقيا وإفريقيا إلا أن الدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي تهيمن عليها بشكل كبير فقد استحوذت على أكثر من 78% من التجارة البينية لجنوب إفريقيا في 2018 كما شكلت كل من: بوتسوانا وزيمبابوي وموزنبيق مجتمعة أكثر من 30% من إجمالي التجارة بين جنوب إفريقيا وباقي دول القارة، وفي ظل انتهاج دول جنوب إفريقيا لسياسات تنويع الشركاء التجاريين الإفريقيين تزامنا مع تفعيل تشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تضاعفت التجارة بين نيجيريا وجنوب إفريقيا من 6%في 2017 إلى 12% في 2018، ارتفعت التجارة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبقية القارة إلى 14.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مقارنة بـ 9.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017 مما يؤكد وضعها كمساهم رئيسي في التجارة البينية داخل منطقة وسط إفريقيا وثاني أكبر اقتصاد تجاري بين البلدان الأفريقية في القارة، كما تمثل زامبيا وجنوب إفريقيا حوالي 70% من إجمالي التجارة الأفريقية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكلاهما من الوجهات الأفريقية الرئيسية لصادرات جمهورية الكونغو الديمقراطية ،والتي تتكون أساسًا من خامات النحاس والمعادن الأساسية (Afreximbank, 2019, p. 101)، إلا أن مقارنة هذه النسب مع نسب التجارة البينية للاتحاد الأوروبي مثلا تعبر عن ضعف في معدلات التبادل التجاري مما يلزم إتباع سياسة معالجة القيود من جانب العرض والقدرات الإنتاجية الضعيفة كضرورة حتمية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية (Unctad , 2019, p. 30).

III - 1 - هيكل التجارة البينية في إفريقيا :

يرتبط هيكل التجارة البينية الإفريقية بمستويات التجارة في كل من البضائع والخدمات فنجد:

III-1-1- **تجارة البضائع في إفريقيا:** شكلت واردات البضائع الإفريقية 3% من واردات البضائع العالمية في سنة 2019 تمثل دول جنوب إفريقيا منها 0.6%، أما صادرات البضائع فقدرت بـ 2.5% من صادرات البضائع العالمية تمثل دول جنوب إفريقيا منها 0.5% (world trade organization, 2020, pp. 80-81)، وكون تجارة البضائع موضوع التجارة البينية الإقليمية فقد انخفضت بما يعادل 2.9% في إفريقيا بسبب الانخفاضات التي مست أسعار البترول بنسبة 17% في عام 2019، واستمرت سلسلة الانخفاضات في عام 2020 حيث أدت قيود السفر وإجراءات التباعد الاجتماعي لمكافحة وباء كورونا إلى خفض الطلب على الطاقة كما سجلت المواد الخام الغذائية والزراعية انخفاضًا بنسبة 3 %و 5 %على التوالي في عام 2019 بالمقابل ارتفعت أسعار المعادن بنسبة 7%مقارنة بالعام السابق كما سجلت الصادرات السلعية لجنوب إفريقيا انخفاضا يقدر بـ 16% في 2019 (world trade organization, 2020, pp. 12-21-30)، ففي مجال السلع المصنعة تعد جنوب إفريقيا والمغرب من مصنعي السيارات الرئيسيين في القارة حيث يسهم هذا القطاع بنسبة 7.5%و16% في الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد على التوالي ومع ذلك فإن البلدان الأفريقية الناشئة مثل مصر وغانا ونيجيريا والجزائر توفر فرصًا محتملة لإنتاج السيارات لتعزيز التجارة عبر المجتمعات الاقتصادية في غرب إفريقيا وشرق إفريقيا لخلق سلاسل قيمة إقليمية (world economic forum, 2021, p. 32).

III-1-2- **تجارة الخدمات:** تضمن الاتفاق الدولي متعدد الأطراف المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بروتوكول التجارة في الخدمات الذي يهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية، حيث أنه يحتوي على 5 ملاحق وهي (لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة و

الشئون الإفريقية، لسنة 2019 ، صفحة 5) : جدول الالتزامات المحددة، استثناءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي، فقد انخفضت صادرات تجارة الخدمات في إفريقيا من 11% في 2018 إلى 3% في 2019 وانخفضت واردات تجارة الخدمات من 14% في 2018 إلى 3% في 2019 وذلك إتباعا للانخفاضات التي مست تجارة الخدمات في الدول الإفريقية من مثال ذلك: مصر التي انخفضت بها صادرات تجارة الخدمات من 23% في 2018 إلى 6% في 2019، ونيجيريا التي انخفضت بها واردات تجارة الخدمات من 70% في 2018 إلى 27% في2019 (world trade organization, 2019, pp. 47-79).

III- 2- هيكل الصادرات والواردات البينية الافريقية:

تميل البلدان التي لديها صادرات أكثر تنوعًا إلى أن يكون لديها نصيب أعلى من الصادرات البينية الأفريقية من البلدان ذات الصادرات الأقل تنوعًا فمن خلال الشكل التالي:

الشكل (03): الصادرات والواردات بين البلدان الافريقية2015-2019(مليون دولار).

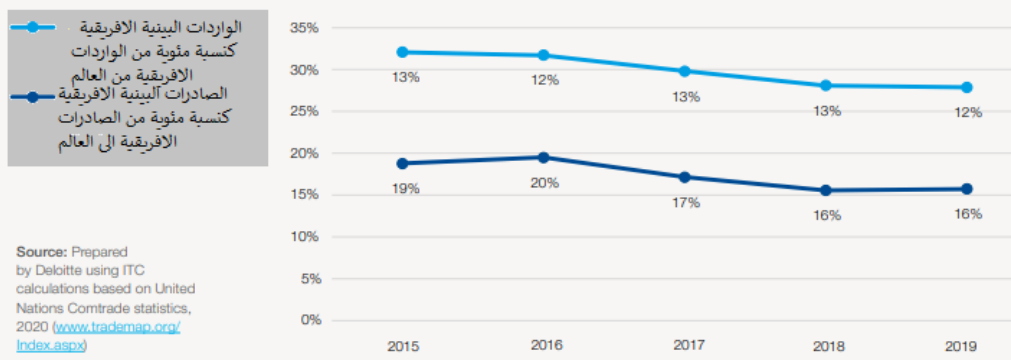

***Source**: world economic forum report 2021, Connecting Countries and Cities for Regional Value Chain Integration, Operationalizing the AFCFTA, p10.*

يوضح الشكل أن التجارة تراجعت بين البلدان الافريقية خلال الفترة 2016-2018 قبل أن تستقر في فترة 2018-2019 تمثلت في 16%اجمالي صادرات افريقية و12% اجمالي واردات افريقية، بالمقابل قدر اجمالي التجارة بين البلدان الافريقية 137.6مليون دولار أي أقل بنسبة 4.7%من عام 2018 وهذا راجع الى القدرات الانتاجية المحدودة بسبب التوجه الى تصدير السلع الاولية وعدم امتلاكها لقواعد تصنيعية (world economic forum, 2021, p. 10) ، كما تؤكد مختلف الدراسات الاقتصادية على الدور الرئيسي للسلع الوسيطة والرأسمالية في تقليل الاعتماد المستقبلي على صادرات المواد الخام وإطلاق التصنيع الذاتي والدائم والتغير الهيكلي (african development bank group, 2019, p. 30).

وحيث تختلف نسب التصدير للمنتجات إتباعا لمستوى تعقيد المنتج باعتباره مؤشر يقيس تركيبة المنتج ومحتواه التكنولوجي فمثلا تعد الأجهزة الالكترونية والكمبيوترات أكثر تعقيدا من المنتجات الزراعية بفعل تركيبها واحتوائها على مستويات عالية من التكنولوجيا في عملية تصنيعها مما يساعد في تنوع سلة المنتجات المصدرة (منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2020، صفحة 06)، فقد ذكرت دراسة في 2011 لكل من Hausman and Hidalgo أن عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على تراكم القدرات أو المعرفة الإنتاجية التي تسمح بإفراز منتجات معقدة بشكل متزايد ذلك أن البلدان التي تزيد من إنتاج وتجارة المنتجات ذات التعقيد التكنولوجي فوق المتوسط من المرجح أن تشهد نموا أعلى في المستقبل (Unctad , 2019, p. 24)، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (04): مؤشر تعقيد المنتج مرجحًا بالتدفقات التجارية(2014-2016)

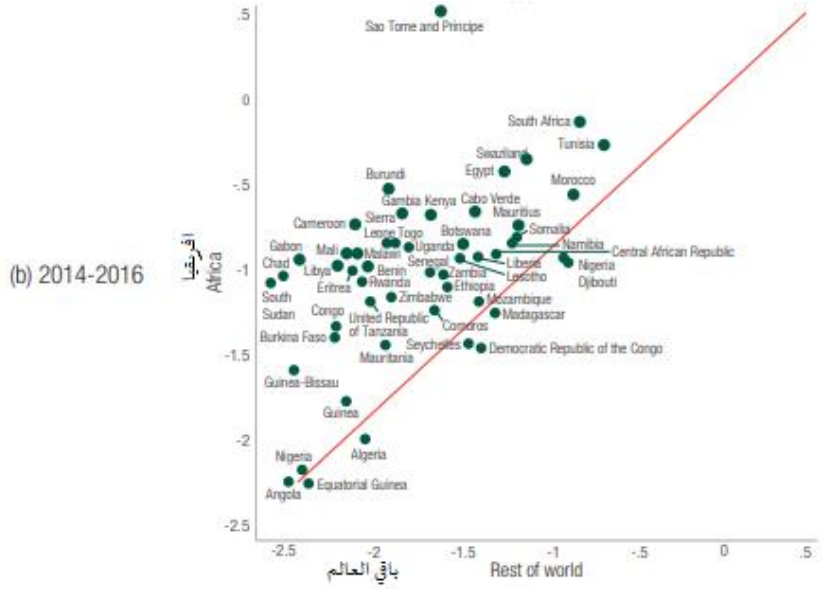

***Source**: UNCTAD report 2019, **Made in Africa, rules of origin for enhanced intra-African trade**, p26.*

يظهر متوسط مؤشر تعقيد المنتجات المرجح بالتدفقات التجارية لجميع البلدان في إفريقيا من خلال خط الزاوية 45 درجة أن البلدان التي تقع فوق الخط لديها تعقيد منتجات أعلى في تدفقات التجارة البينية الإفريقية مقارنة مع العالم، بمعنى أن المنتجات موضوع التجارة الخارجية للبلدان الإفريقية لا تملك محتوى تكنولوجي عالي المستوى وذلك على مستوى فترة الدراسة وهذا يتماشى مع أن التجارة بين الدول الإفريقية أكثر كثافة في المنتجات المصنعة والتحويلية وهو الأمر المطلوب في المرحلة الحالية خاصة مع بدأ التداول ضمن منطقة التجارة الحرة الأمر الذي يسهم في خلق سلاسل قيمة إقليمية لتعزيز التجارة البينية الإفريقية عبر رفع القدرات التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه نحو التحول الهيكلي عبر تسريع النمو المدفوع بالتصنيع لخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية وحفز الابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ففي إطار معالجة مسألة التوعية باستخدام تكنولوجيات الإنتاج الرقمي لصالح التنمية الصناعية الشاملة في إفريقيا اقترحت حكومة جنوب إفريقيا إنشاء صندوق سيادي مخصص للابتكار من أجل تمويل المشاريع العالية التقنية في المجالات المتعلقة بالصناعة التحويلية الذكية وتعهدت الحكومة باستثمار أولي من1 إلى 1.5 مليار رند(حوالي111 مليون دولار أمريكي) للعامين 2019-2020 يشكل التمويل جزءا من استراتيجية دعم الشركات المحلية للاستفادة من نقل التكنولوجيا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة، 2020، صفحة 24).

III - 3- إمكانيات التصدير البينية الإفريقية:

باستخدام منهجية تقييم إمكانات التصدير التي وضعها مركز التجارة الدولية (ITC) يتم تقييم المنتجات ذات إمكانات التصدير الأكبر في التجارة بين البلدان الأفريقية اعتمادا على تحليل الصادرات المحتملة للمنطقة الفرعية من منتج ما إلى سوق مستهدف معين إلى ثلاثة عوامل: العرض والطلب وسهولة التجارة، يحدد مؤشر إمكانات التصدير the export potential indicator المنتجات التي أثبتت مناطق فرعية معينة أنها قادرة بالفعل على المنافسة دوليًا والتي لديها احتمالات جيدة لنجاح التصدير في الأسواق الأفريقية الأخرى فبناءً على تقييم إمكانات التصدير مع الأخذ في الاعتبار القدرة المثبتة على التصدير والمنتجات التي لها آفاق جيدة للتجارة بين البلدان الأفريقية تقدر إمكانات التصدير للتجارة بين البلدان الأفريقية بما يتجاوز 84 مليار دولار أمريكي وهذا يمكن أن يرفع بشكل كبير المستوى الحالي للتجارة بين البلدان الأفريقية إلى أكثر من 231 مليار دولار أمريكي وهو

ما يمثل افتراضيًا أكثر من 22 % من إجمالي التجارة الأفريقية مع بقاء جميع الشروط الأخرى على حالها (Afreximbank, 2020, p. 94)، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (05): المنتجات ذات الإمكانات الأكبر تصدير في إفريقيا(بملايين الدولارات الأمريكية).

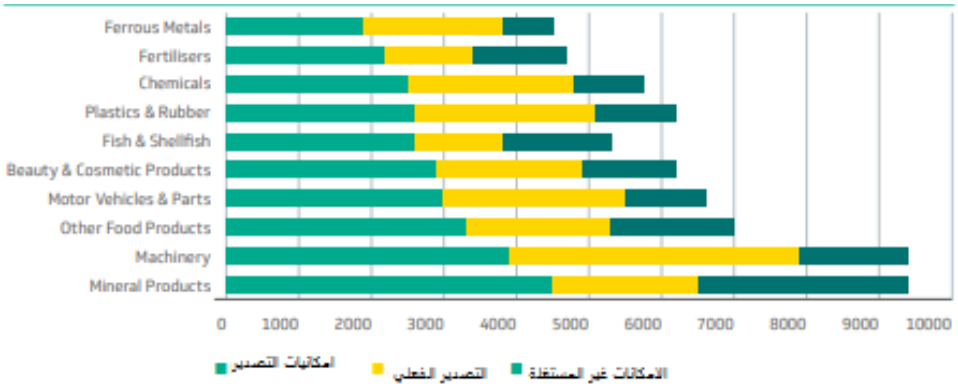

***Source**: Afreximbank, **African Trade Report, Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AFCFTA**, 2020, p94.*

من خلال الشكل نلاحظ أن المنتجات العشرة ذات الإمكانات التصديرية الأكبر هي المنتجات المعدنية والآلات والمنتجات الغذائية والسيارات وقطع غيارها ومنتجات التجميل ومستحضرات التجميل والأسماك والمحار والبلاستيك والمطاط والمواد الكيميائية والأسمدة والمعادن الحديدية ، والتي تمثل مجتمعة 57 % من إجمالي إمكانات التصدير داخل أفريقيا.

III- 4- عوائق التجارة البينية الإفريقية:

يعد معدل التجارة البينية الإفريقية من بين أدنى معدلات التجارة البينية في العالم حيث يرتبط هذا الضعف بعدة معوقات نذكر منها:

-عدم كفاية المعلومات التجارية وارتفاع مستوى التجارة غير الرسمية وضعف التكامل بين الأسواق وتعدد العملات الوطنية؛

-تكاليف التجارة المتعلقة بالإجراءات واللوائح الجمركية والإدارية المعقدة وأنظمة العبور غير الفعالة والمكلفة المرتبطة بالتنفيذ البطيء لجداول تحرير الرسوم الجمركية التي تدعم اتفاقيات التجارة الحرة وارتفاع تكاليف التجارة غير المرتبطة بالجمركة المتعلقة بتسيير الأعمال التجارية والتجارة مثل عجز البنية التحتية في إفريقيا التي تؤثر على تكاليف النقل والعبور، مما يعوق القدرة التنافسية للشركات الاقتصادية الإفريقية ويسهم في إضعاف نمو التجارة البينية الإفريقية؛

-التدابير غير الجمركية التي تعمل كحواجز فنية ومن ذلك تدابير الصحة والسلامة والجودة التي تمثل عوائق تزيد من تكلفة التجارة وتضعف فرص نفاذ السلع إلى الأسواق الإفريقية الأمر الذي يلزم إزالتها لتعزيز التكامل التجاري الإفريقي؛

-تمثل قواعد المنشأ المعقدة قيدا كبيرا على التجارة في إفريقيا باعتبارها عبئا كبيرا على الجمارك وعائقا أمام تسيير التجارة ذلك أنها تمثل جواز عبور للسلع بشكل إقليمي ودولي الأمر الذي يجعل من تصميمها بشكل معقد وغير سلس سببا في عدم تحقيق المكاسب المعلنة من قيام منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛

-التركيبة الثابتة لسلة الصادرات الإفريقية حيث لا تزال السلع الأساسية والمواد الطبيعية تستأثر بحصة كبيرة من الاعتماد في إجمالي الصادرات الإفريقية بنسب تزيد عن 80% وتقوم باستيراد المنتجات الصناعية والسلع المصنعة (Afreximbank, 2019, p. 15) ؛

-عدم الانتفاع من اتفاقيات المبادلات التجارية وبرامج المساعدة بين الدول الإفريقية والدول التجارية القوية بشكل عادل ومتساوي؛ حيث يتم إبرام هذه الاتفاقيات لتصب في صالح الدول الكبرى أكثر منها لصالح الدول الإفريقية. من مثال ذلك قانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA) الذي يفرض على دول مجموعة شرق إفريقيا إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار للولايات المتحدة في تجارة الملابس المستعملة للاستفادة من معايير هذا القانون، الأمر الذي يجعله فرصة للحصول على تنازلات لصالح أمريكا أي هو استنزاف هيكلي للوصول إلى السوق الإفريقية وتقليص لطموحات التصنيع التي تسعى القارة لإنشائها (Afreximbank, 2018, p. 3) ؛

-تكشف المقارنات بين درجات مؤشر التنافسية العالمية على المستوى الإقليمي عن اختلافات كبيرة في كل من مستويات التنافسية عبر المناطق وتشتت الأداء داخلها؛ بشكل عام تظهر النتائج تناقضات داخل المنطقة الإقليمية (World Economic Forum, 2019, p. 11) ؛

-العقبات التي تشمل إجراءات العبور بين الدول الإفريقية والتي تزيد من تكلفة التجارة لدول الوسط أو غير الساحلية مع دول العبور (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، صفحة 13) ؛

-تواجه البلدان الإفريقية مخاطر جسيمة تتعلق بالفجوة الرقمية المتزايدة وصعوبات في الاستفادة من الاستيعاب السريع للتقنيات الرقمية الجديدة وانخفاض تكاليف العمالة لانتهاج مسار التصنيع كسبيل لإحداث التنمية والتخلص من التبعية الخارجية ورفع القدرات الصناعية (UNIDO, 2020, p. 128) ؛

-القدرات الإنتاجية الضعيفة والتنويع الاقتصادي المحدود الأمر الذي يقيد نطاق السلع الوسيطة والنهائية التي يمكن تداولها مما يحول دون خلق سلاسل قيمة إقليمية (Unctad , 2019, p. 29) ؛

-ضعف القدرة التفاوضية للدول الإفريقية في مفاوضات التجارة الدولية الأمر الذي يحتم تعجيل العمل ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لكسب قوة تفاوضية في مختلف الاتفاقيات التجارية الدولية وتسهيل عملية العبور للسلع الإفريقية لمختلف دول العالم.

IV- آليات تعزيز التبادل التجاري الاقليمي ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا:

IV- 1- تطبيق استراتيجية مثلثات النمو:

تعتبر استراتيجية مثلثات النمو أداة فعالة لإنجاح تطبيق التكامل الإقليمي للجماعات الاقتصادية في إفريقيا لتسريع التشغيل الكلي الفعال والتام لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

IV- 1-1- مفهوم مثلثات النمو *growth triangles*: تعبر عن مناطق تنمية اقتصادية تنتشر على مناطق جغرافية واضحة المعالم وبتركيب جغرافي يغطي ثلاث دول أو أكثر تختلف فيما بينها من ناحية العوامل المقومات والموارد كالأراضي والعمالة ورأس المال والإدارة، بحيث تشكل معا تتمة وتكاملا اقتصاديا ومؤسساتيا واجتماعيا وسياسيا. وقد عرف بنك التنمية الإفريقي مثلثات النمو بأنها مناطق وطنية تنموية منتشرة على مساحة كبيرة واضحة المعالم يشترط فيها أن تتجاوز جغرافيا بين ثلاث دول أو أكثر من أجل الاستثمار الأمثل للموارد وتشجيع

التجارة والاستثمار بكافة أشكاله وتدعى أيضا بـ : مناطق شبه إقليمية اقتصادية *subrégional economic zones* أو أقاليم الاقتصاد الطبيعي *Natural economic territories*، وفي ظل تزايد التعاون الإقليمي ظهر مثل هذا التعاون المكاني المشترك وانتشر بسرعة في أسيا حيث اعتبر بمثابة عجلة نمو نحو التجارة الحرة لرابطة شعوب جنوب شرق أسيا ساهم بشكل فعال في تعزيز التنمية الإقليمية وغلق الفجوات المتعلقة بالنمو والدخل بين المراكز والهوامش (رهام و رولا، 2014، الصفحات 30-32-33)، وتهدف مثلثات النمو بشكل أساسي إلى:

-تحويل خريطة المواد الطبيعية إلى خريطة تنموية لمصادر الثروة والاستثمارات وتفعيل المزايا النسبية -زيادة الناتج الاقتصادي -زيادة حجم التبادل التجاري ودعم مناطق التجارة الحرة ودفع عجلة التنمية محليا.

IV- **2-1- تأثير مثلثات النمو على التجارة البينية الإفريقية:** يتوزع التطور المكاني والاقتصادي للدول الإفريقية بدرجات متفاوتة وبكثافة متنوعة بين دول الشمال والمركز وأقصي الجنوب في القارة الإفريقية مما يجعل عملية النمو بين مختلف الأقاليم غير متوازنة (طالم ، 2016، الصفحات 314-315)، وبالتالي فان إتباع آلية مثلثات النمو في رفع نسبة التجارة البينية الإفريقية من خلال اعتماد محاور التنمية للعلاقات التجارية الإقليمية للقارة ضمن المناطق الاقتصادية الحدودية كأحد السبل من أجل تطوير النسيج الصناعي والزراعي والخدمي وتصريف المنتجات بشكل بيني، يمثل هدف للتكامل الإنتاجي الإقليمي بصفته محركا رئيسيا للتنمية والنمو الاقتصادي، حيث يسهم بشكل كبير في تطور عجلة الصناعات التحويلية والتصنيع ذلك أن الاتفاقات التجارية تشكل مكونا أساسيا لهذه العملية من خلال نشوء صناعات جديدة مما يسهم في الدخول في عملية تكاملية إنمائية فعالة للنهوض بإفريقيا باستحداث سلاسل إقليمية تجمع بين فتح الأسواق والتنسيق على مستوى السياسات الصناعية (الأنكتاد، 2015، الصفحات 4-5)، فمثلا تتمتع المناطق الحدودية الجزائرية بوجود المقومات الاقتصادية والبشرية التي تؤهلها لان تصبح من المناطق الفعالة، وتتنوع تلك المقومات ما بين سياحية وزراعية وتعدينية وصناعية تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة شاملة على كافة الميادين حيث تسعى الجزائر في إطار التعاون مع الدول الإفريقية ضمن المناطق الحدودية إلى (صحراوي و حرفوش، 2020، الصفحات 248-250):

-تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي في إطار دعم التعاون جنوب-جنوب من خلال مشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر ومالي ونيجر وتشاد ونيجيريا وتونس ليساهم في زيادة المبادلات التجارية.

-تجسيد مشروع كابل الألياف البصرية على مسافة 230كلم الرابط بين عين قزام الجزائرية وأراليت بالنيجر، ووضع خط أخر للألياف البصرية بما يقارب 950كلم.

-العمل في إطار المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم لأفاق 2030، والذي يهدف في برنامجه إلى تسوية وإنصاف استفادة الأقاليم من مختلف الموارد المتاحة، العمل على توسيع نطاق التنويع الاقتصادي الحدودي، إدارة المبادلات التجارية بين الحدود من خلال إبرام الاتفاقيات الإقليمية.

IV- **3-1- دور مثلثات النمو في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لإفريقيا:** تساهم استراتيجية مثلثات النمو في تفعيل عمل دول القارة الإفريقية ضمن سلاسل قيمة إقليمية من خلال تنسيق الجهود وبناء أقطاب صناعية إقليمية. ذلك أن مقدرات التجارة البينية الإفريقية تعبر عن ضعف مستويات التبادل التجاري داخل القارة مقارنة بالمبادلات الخارجية الأمر الذي يحد من إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية أيضا تمثل صادرات المواد

الطبيعية وواردات الأجزاء الوسيطة التي تلبي الطلب المحلي شكلين من أشكال التكامل الإقليمي إلا أنه منخفض القيمة (world bank group, 2017, p. 79)، الأمر الذي يلزم إحراز تقدم في بناء صناعات وتنمية وتنويع الصادرات فخلال العقدين الماضيين تضاعفت القيمة المضافة من التصنيع في إفريقيا من 137 مليار دولار أمريكي إلى 265 مليار دولار أمريكي يقع أكثر من نصف هذه القيمة في ثلاث دول فقط: مصر، نيجيريا، وجنوب إفريقيا، إلا أن هذا التقدم يعتبر ضعيف ذلك أن الصناعات التحويلية لا تزال صغيرة ومجزأة (Afreximbank, 2019, p. 22)، وبالتالي فان تنمية التجارة البينية يجعلها تلعب دورا حاسما في الترويج لمختلف الصناعات من خلال تفعيل التكامل الإقليمي التجاري كما هو موضح في الشكل:

الشكل (05): يوضح مدى تكامل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

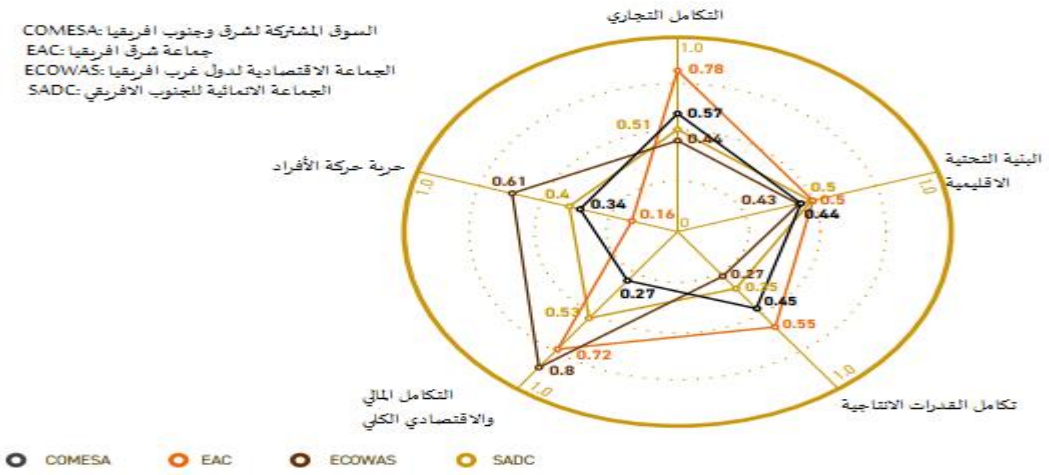

***Source: Foresight Africa Top priorities for the continent** 2020-2030, p78.*

نلاحظ أن قياس التقدم المحرز في كل بعد من أبعاد التكامل الإقليمي من 0 على الأقل إلى 1 بحد أقصى حيث 1 هي أفضل نتيجة يمكن تحقيقها ،يتم حساب الدرجات في كل بعد من خلال قياس وتوحيد المؤشرات المحددة يشير التكامل الإنتاجي إلى القدرة على المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية لإطلاق العنان للإمكانات الإنتاجية وجعل القطاعات أكثر قدرة على المنافسة على المستوى العالمي والنظر في عناصر مثل حصص الصادرات والواردات للسلع الوسيطة داخل الإقليم، لذا يجب الاستغلال الأمثل للمقومات الاقتصادية التي تملكها الدول داخل القارة وخلق حلقة تكاملية بينها تنتقل عبرها مختلف المتطلبات التي تساعد على تطوير العملية الإنتاجية عبر سلاسل القيمة لتعزيز التجارة البينية.

IV- 2- التصميم المبسط والسليم لقواعد المنشأ:

تشكل قواعد المنشأ البسيطة والمرنة وسهلة الاستخدام والفهم والتي يمكن الوصول إليها، المبتغى الأساسي لإنجاح قيام منطقة تجارة حرة قارية افريقية.

IV-2-1- العلاقة العملية بين قواعد المنشأ والتجارة البينية الإفريقية: يتجلى الدور الكبير والحاسم لقواعد المنشأ في تطوير وتسهيل عمليات التجارة البينية الإفريقية ذلك أن نطاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يغطي التجارة في السلع والخدمات اللتان تمثلان المرحلة الأولى من المفاوضات، والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة وهم موضوع مفاوضات المرحلة الثانية، من جهة أخرى يتكون الاتفاق المنشأ للمنطقة من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق(وعددها 31مادة) إلى جانب 3 بروتوكولات وهي: بروتوكول التجارة في السلع بروتوكول التجارة في الخدمات

وبروتوكول آلية تسوية المنازعات؛ حيث يهدف بروتوكول التجارة في السلع من خلال ملحقه الثاني المتمثل في قواعد المنشأ إلى الإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية وغير الجمركية وتقوية فعالية إجراءاتها، تيسير التجارة والعبور وتعزيز التعاون لمواجهة العوائق الفنية للحركة التجارية وتدابير الصحة والصحة النباتية، من أجل إنشاء سوق حرة للتبادل التجاري السلعي لدعم التجارة البينية الإفريقية ودفع عجلة التصنيع في إفريقيا لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية (لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة و الشئون الإفريقية، لسنة 2019 ، الصفحات 12-14-17)، كما وضح الملحق رقم2 مختلف التفاصيل المتعلقة باكتساب المنتجات لصفة المنشأ في إطار اتفاقية منطقة التجارة لإفريقيا ذلك أن عملية الإنتاج محليا وإقليميا تخضع لاستخدام مدخلات دولية أين يتم اعتماد المنشأ حسب معيارين (International trade center, 2018 , pp. 14-19):

-معيار المنتجات تامة الصنع *Wholly Obtained or Produced* أو المتحصل عليها بالكامل وفق المادة 05 من الملحق 02، أي تم إنتاجها بشكل تام وكامل في بلد واحد دون استعمال مدخلات غير محلية وهي تتضمن المنتجات الطبيعية، المستعملة والخردوات.

-معيار التحويل الجوهري *Substantial Transformation* وفق المادة 06 من الملحق 02 فهي تمثل المنتجات المصنعة أو التي تم معالجتها بشكل كاف من خلال إضافة قيمة كافية إليها.

IV-2-2- أهمية قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا: توقع مختلف الدول على اتفاقيات تجارية متعددة ثنائية وإقليمية لخفض أو حتى إلغاء التعريفات الجمركية ومختلف الحواجز أمام التجارة بين مختلف الأطراف فلقواعد المنشأ أهمية في سياق تنفيذ أدوات السياسة التجارية مثل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، ووضع علامات المنشأ، وتدابير الحماية حيث تعد (مجلس التجارة والتنمية، 2019، الصفحات 4-5):

-قواعد المنشأ جواز سفر للسلع المتداولة بتعريفات جمركية تفضيلية؛ فمن خلال تفاوت مستويات التنمية من بلد إلى أخر، يتم جدولة تحرير التعريفة الجمركية بما يسمح للبلدان بالتفاوض على مجموعة المنتجات الحساسة، ومجموعة المنتجات التي تستثنى من التحرير، فبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ينص الاتفاق على أن تحرر التعريفة في المنتجات الحساسة لمدة 10سنوات بالنسبة للدول من غير الدول الأقل نموا، وعلى مدى 13سنة للدول الأقل نموا.

-قواعد المنشأ تمكن من تحديد جنسية المنتجات؛ فمن خلال تطبيق الامتيازات التعريفية على المنتجات، وتعيين مجموعة المنتجات المؤهلة للخضوع للمعاملة التفضيلية، تشتمل قواعد المنشأ على القوانين واللوائح والقرارات الإدارية التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة لأجل تحديد بلد منشأ السلع.

-يعتبر التنفيذ الحاسم لقواعد المنشأ؛ بمثابة دافع لإعطاء الشركات دفعة لتعزيز قدراتها التنافسية، كما سيسمح لهذه الشركات من الاستفادة من هوامش التجارة التفضيلية مقارنة بالمنافسين الأجانب (Unctad, 2019, p. 36).

IV- 2-3- متطلبات تصميم قواعد المنشأ لتعزيز قيام منطقة التجارة الحرة الإفريقية: يحظى تصميم قواعد المنشأ بأهمية بالغة الأمر الذي يلزم توفر شروط لا يمكن تجاوزها نذكر منها:

-تصميم قواعد منشأ سليمة؛ من شأنها أن تعزز القيمة التجارية داخل المنطقة وأن تدعم التحول الهيكلي لان وضع قواعد منشأ خاطئة سوف يلغي الفوائد المتوخاة من منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا مما يؤدي إلى تراجع معدلات الاستفادة من الشروط التفضيلية التجارية، فبالرغم من أن قواعد المنشأ ليست كافية لوحدها لزيادة حجم التجارة البينية للدول الإفريقية لان التجارة بمنتجات معينة ترتبط بالتفاعل بين الأسعار النسبية (المعدلة بسبب النوعية) والهوامش التفضيلية(حيث تشير بعض الدراسات إلى إن الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية تستلزم تحقيق هوامش ما بين 4.0 و4.5 لتبرير التكاليف الناتجة عن التقيد بقواعد المنشأ) والتزويد بالسلع أو القدرة على التزويد بها من

داخل المنطقة ذات المعاملة التفضيلية، وهو ما يجعل العلاقة بين التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ علاقة مهمة ومتكاملة (مجلس التجارة والتنمية، 2019، صفحة 8).

-تخفيض تكلفة قواعد المنشأ وزيادة شفافيتها؛ إن حدوث التكامل الإقليمي بشكل متباين على مستوى الجماعات الإقليمية حيث يتم التعامل التجاري فيها على أساس الدولة الأولى بالرعاية، وبالاعتماد على تحليلات درجة تعقيد المنتج نجد أن الفرص سانحة لتعميق التكامل الإقليمي بهدف دعم التحول الهيكلي في كل من الاقتصاديات الصغيرة والكبيرة في إفريقيا ويعزى هذا الأمر إلى التطور النسبي للمنتجات التي تصدر إلى باقي دول العالم، لذلك لابد أن تكون قواعد المنشأ بسيطة بدرجة معقولة وشفافة وقابلة للتنبؤ بها من أجل تيسير تجارة سلسلة الإمداد الداخلية الإفريقية وتعظيم الهوامش التفضيلية من التجارة البينية حيث تتقيد الشـركات بأن يكون تعاملها التجاري داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة فقط مع تحقيق بعض المكاسب الإضافية الناجمة عن تعزيز السوق الإقليمية في إطار احترام المكتسبات الاقتصادية الإقليمية (مجلس التجارة والتنمية، 2019، صفحة 19).

-قواعد بسيطة واضحة وسهلة الفهم وشفافة وقابلة للتنبؤ بها لأجل تيسير التجارة في سلسلة الإمداد بين البلدان الإفريقية؛ تطوير قواعد المنشأ تدريجيا بحيث تبدأ بقواعد بسيطة ثم تتدرج ليتم تشديدها لاحقا تماشيا مع تطور الاقتصاديات حيث تشير بعض التقديرات إلى أن جعل قواعد المنشأ بسيطة وشفافة يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التجارة داخل إفريقيا بنسبة تصل إلى 15% مقابل مكاسب 207 مليار دولار، وبالرغم من ضآلة المكاسب على المدى القصير إلا أنها تعد جيدة ومرحب بها في الوقت الراهن في ظل تنامي الحمائية التجارية في الأسواق الدولية (بنك التنمية الإفريقي، 2019، صفحة 14).

-تسهيل الامتثال لقواعد المنشأ وتنفيذها؛ لان ذلك يسمح برفع معدلات استخدام التجارة التفضيلية وبالتالي يكون هناك تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ففي أعقاب إصلاح نظام الأفضليات المعمم في الاتحاد الأوروبي الرامي إلى تبسيط قواعد المنشأ المتعلقة بالمنسوجات والملابس والذي أصبح ساري المفعول في عام 2011، ارتفعت معدلات استخدام الأفضليات من 92.2 %في عام 2011 إلى 94.9 %في عام 2014 بعد ذلك انخفضت المعدلات إلى 92.6 %في عام 2016 ويرجع ذلك على الأرجح إلى مخططات التفضيل الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2014 لذلك يمكن القول إن إصلاح نظام الأفضليات المعمم يحفز التجارة التفضيلية وأن قواعد المنشأ الأكثر تساهلاً ذات هوامش التفضيل الكبيرة يمكن أن تخلق التجارة (مجلس التجارة والتنمية، 2019، صفحة 12).

V- الخاتمة :

إن حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها العالم بسبب انتشار فيروس كورونا والتي نجم عنها الإغلاق لمختلف قنوات التوريد لكافة أنواع المنتجات بين دول العالم أظهرت ضرورة السعي الجدي لتفعيل العمل التجاري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتوجه نحو الاعتماد الداخلي بدلا من التبعية الاقتصادية الخارجية وعليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

V.1. نتائج البحث:

-حدثت معظم التكاملات الاقليمية في افريقيا على مستوى الجماعات الاقتصادية بوتيرة متفاوتة ومتداخلة وعليه فان قيام منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية يعطي فرصا لتكامل اقليمي أعمق لدعم التحول الهيكلي في اقتصادات الدول النامية والأقل نموا في افريقيا من خلال تطوير المنتجات المصدرة بشكل نصف مصنع أو تامة الصنع وتوجيهها الى الأسواق الاقليمية مقارنة بتصديرها في شكلها الأولي الى بقية العالم؛

-تعد التجارة البينية الافريقية جد منخفضة مقارنة بالتجارة البينية في اسيا أو الاتحاد الاوروبي وهذا راجع بشكل أساسي الى عدم تنوع هيكلها واعتمادها على الموارد الاولية بدلا من السلع نصف المصنعة في مبادلاتها البينية. كما تتجه معظم الدول الافريقية الى التجارة مع دول العالم بشكل أكثر مقارنة بالتجارة داخل القارة بفعل المعوقات المرتبطة بتكاليف الاجراءات الادارية واللوائح الجمركية المعقدة وأنظمة العبور غير الفعالة، لذا يمثل اعتماد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الافريقية من قبل جميع الاعضاء في ظل اعفاء جمركي بمستوى 90% في المنطقة فرصة لتعزيز التجارة البينية الافريقية؛

-تتوزع عملية النمو الاقتصادي بشكل غير متساوي عبر الاقاليم الافريقية لذا تمثل استراتيجية مثلثات النمو الية مناسبة لمحاولة تطوير النسيج التجاري، من خلال خلق تكاملات انتاجية للقطاعات الاستراتيجية بين الدول وتشارك العملية التصنيعية لرفع المبادلات التجارية الاقليمية بما يسهم في خلق سلاسل قيمة اقليمية بين الدول الافريقية؛

- تعد قواعد المنشأ ضرورية لتنفيذ تحرير التجارة التفضيلية الا أن تداخل عضوية الجماعات الاقتصادية الاقليمية والأنظمة المتنافسة تزيد من مستويات تعقيدها، وعلى هذا النحو فان معالجة قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بالشكل الذي يكون فيه التداول مع الشركات الافريقية الاقليمية أسهل وأقل تكلفة مقارنة بالتداول مع الشركات خارج القارة يسهم في زيادة حجم المنافع الاقتصادية المحققة للبلدان الأعضاء لذا يجب تصميم قواعد المنشأ بشكل بسيط وشفاف لضمان تعزيز المكاسب وجعلها أكثر شمولا في ظل توفر قدرات مؤسسية وتنظيمية كافية بين الشركات وسلطات الجمارك؛

V.2. مقترحات البحث:

-تكثيف جهود التعاون بين مختلف الترتيبات الإقليمية الإفريقية ضمن الاتحاد الإفريقي لتحديد الصيغ اللازمة التي تعنى بالمضي قدما لتفعيل التبادل التجاري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبالشكل الذي يسهل مشاركة كافة الدول الإفريقية خاصة التي تملك اقتصاديات ضعيفة وتعاني من الفقر.

- تشجيع عملية التبادلات لمختلف السلع الوسيطة ونهائية الصنع في افريقيا بدلا من التبعية للاستيراد من الخارج، وهو الأمر الذي يسمح برفع معدلات التجارة البينية الإفريقية عن طريق مبادلات إقليمية حقيقة تربط بين العلاقات التجارية والمالية بين البلدان الإفريقية.

- تكثيف الجهود لتحقيق تصميم قواعد المنشأ بشكل بسيط وشفاف يسمح بسهيل مختلف المبادلات التجارية ويضمن نفاذ المنتجات إلى الأسواق الإقليمية للتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية.

V.3. آفاق البحث:

-فتح فضاءات للمفاوضات حول احلال عملة افريقية موحدة قادرة على المنافسة الدولية ، مع فتح فروع لبنوك افريقية وشبابيك علي المستوى الاقليمي وتنويع خدمات الصيرفة بها لتشمل كل فئات المجتمع .

- تعزيز الاستعداد لمستقبل رقمي أكثر من خلال تحسين الوصول إلى الانترنت وغيرها من تقنيات المعلومات والاتصالات وتطوير المهارات التقنية ومراكز التكنولوجيا والعمل على خلق المنصات الالكترونية، وتعزيز التجارة الالكترونية.

IV- الإحـــالات والمراجـــع :

Afreximbank. (2018, june). researsh-trade updata, .
Afreximbank. (2019). African trade in a digital world, African trade report .
Afreximbank. (2019). ATDER ANNUAL TRADE DEVELOPMENT EFFECTIVENESS REPORT.
Afreximbank. (2020). African Trade Report, Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AfCFTA .
african development bank group. (2019). African economic outlook .
African development bank group. (2020). African economic outlook .

International trade center. (2018). A business guide to the African Continental Free Trade Area Agreement . Geneva.

nation unies. (2009). le développement économique en Afrique ,renforcer l'intégration économique régionale pour le développement en Afrique. Genève : nation unies.

Unctad . (2019). Made in Africa, rules of origin for inhanced intra-african trade .

UNCTAD. (2016). African continental free trade Area: Policy and negotiation options for trade in Goods.

UNIDO. (2020). Industrial Development Report , Industrializing in the digital age .

union africaine. (2018). ACCORD PORTANT CRÉATION DE LA ZONE DE LIBRE-ÉCHANGE CONTINENTALE AFRICAINE. KIGALI.

world bank group. (2017). MEASURING AND ANALYZING THE IMPACT OF GVCs ON ECONOMIC DEVELOPMENT,GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT .

World bank group. (2020). the african continental free trade area, economic and distributional effects.

World Economic Forum. (2019). The Global Competitiveness Report .

world economic forum. (JANUARY 2021). Connecting Countries and Cities for Regional Value Chain Integration Operationalizing the AfCFTA.

world economic forum. (JANUARY 2021). Connecting Countries and Cities for Regional Value Chain Integration Operationalizing the AfCFTA .

world trade organization. (2019). The future of services trade .

world trade organization. (2020). World Trade Statistical Review .

اتفاقية الجات 1994. (بلا تاريخ). *اتفاق الأعضاء بشأن قواعد المنشأ في إطار اتفاقية الجات 1994 ، الجزء الرابع: تنسيق قواعد المنشأ، المادة 09.*

الاتحاد الافريقي. (21 مارس , 2018). مشروع قانون رقم11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ZLECAF. بكيغالي، رواندا.

الاتحاد الافريقي. (2019). *الاتحادالافريقي سيطلق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في القمة في النيجر*. تم الاسترداد من إدارة الاعلام والاتصال: website :www.au.int

الاتحاد الافريقي. (2020). *منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،التجارة بين البلدان الافريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وجائحة كوفيد-19 .*

الأونكتاد. (2015). *تقرير اجتماع الخبراء المتعدد بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، الدورة الثالثة .* جنيف.

إيمان صحراوي، و سهام حرفوش. (2020). أهمية المناطق الحدوديةالاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09*(العدد05).

بنك التنمية الإفريقي. (2019). *إطلالة على الاقتصاد الإفريقي.*

سليم موالدي. (ماي, 2013). الترتيبات المالية لدعم التكامل الاقتصادي الاقليمي"حالة البنك الافريقي للتنميةBAFD. *مجلة الاقتصاد الجديد*(العدد08).

صندوق النقد العربي. (أوت 2020). *تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار الثاني عشر.*

التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي .(ديسمبر ,2016) .ص ,طالم .قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي .*مجلة المعيار*

فاخوري رهام، و ميا رولا. (2014). استراتيجيات مثلثات النمو ودورها في عملية التكامل الإقليمي(الدراسات النظرية والتجارب الدولية كأداة من أجل منهجية تنموية). *مجلة العمارة والتخطيط*.

لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة و الشئون الإفريقية. (لسنة 2019). *قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 87 بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبروتوكولاتها الملحقة* . كيجال.

مجلس التجارة والتنمية . (2019). *مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الدورة التنفيذية الثامنة والستون*. جنيف.

مجلس التجارة والتنمية. (2019). *التنمية الاقتصادية في إفريقيا: صنع في إفريقيا- قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الإفريقية ، الدورة التنفيذية الثامنة والستون*. جنيف.

منتدى الاستراتيجيات الأردني. (2020). *المنتجات السلعية وتطورها وتعزيز التنافسية والصادرات، أين يقف الأردن*.

منتدى التنمية في شمال افريقيا. (أكتوبر, 2015). شمال افريقيا والاتفاقات القارية للتجارة الحرة. الرباط، مذكرة تقديمية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2020). *مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا ، الدورة الحادية والثلاثون*. زمبابوي.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة. (2020). *تقرير التنمية الصناعية ، التصنيع في العصر الرقمي*.

نشرة الأونكتاد . (2019). *نشرة الأونكتاد بعنوان: قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا* .

ياسين شكيمة. (2018). دور الجزائر في انشاء منطقة التبادل التجاري الحر في افريقياAFTZ رؤية مستقبلية. *دور الجزائر في التكامل القليمي-اتحاد المغرب العربي- الاتحاد الافريقي*.